خطوات التنفيذ "بطيئة" رغم البداية المبكرة في 2010

النقي: ترتيب الكويت في مجال إنتاج الطاقة المتجددة تراجع إلى المرتبة الأخيرة عربياً وعالمياً

الاحتياج يتزايد لمثل هذه المشاريع الصديقة للبيئة لتوفير الكثير على الميزانية العام للدولة

محمد النقي

الكويت ضمن 3 دول خليجية فقط حاليا لا تملك القدرة على توليد الطاقة المتجددة

علامات استفهام حول إلغاء مشروع محطة للطاقة الشمسية كان المتوقع أن يوفر إنتاجها 15 % من احتياجات القطاع النفطي

أكد رجل الخبير في الشئون الصناعية محمد النقي ان الكويت متخلفة كثيرا في استخدام الطاقة المتجددة، وذلك عن النسبة المستهدفة المعلن عنها في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي بأن تكون نسبة 1 % من عام 2015 وصولا الى نسبة 15 % في عام 2030، إذ تمثل الطاقة المتجددة نسبة 0.3 % من إجمالي القدرة الفعلية المركبة من المحطات لإنتاج الطاقة في البلاد ورغم إشادة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بالكويت في سنة 2010 بأنها كانت من بين أولى الدول التي صادقت على إنشاء المنظمة كرسالة تقدمها للعالم ببدء انتقالها الى عصر استخدام الطاقة المتجددة، إلا ان الخطوات التنفيذية لتحقيق ذلك كانت بطيئة.وذكر التقرير ان وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة لا بد ان تعالج ملاحظات المشاريع كي تحقق الدولة هدفها المتمثل في زيادة نسبة إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، بما يضمن رفاهية مستدامة وإسهام الكويت عالميا في تجنب ازدياد الغازات الدفينة بنسبة 7.4 % حتى عام 2035، كما أعلنت عنه مؤخرا في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ الذي عقد بمدينة غلاسكو في المملكة المتحدة.

ورصد التقرير مشاريع الطاقة المتجددة في الكويت كالتالي:

1 – إنجاز مشروع (محطة الشقايا – المرحلة الثانية والثالثة) لتوفير ما لا يقل عن 3000 ميغاواط بعدما نُقلت مسؤولية تنفيذه الى الوزارة مؤخرا.

2 – إنجاز مشروع (محطة العبدلية للطاقة الشمسية) لتوفير 280 ميغاواط. علما ان بدايات هذا المشروع تعود لسنة 2010 وكان يفترض إنجازه بتقنية الدورة المدمجة لإنتاج الطاقة الكهربائية ضمن الخطة الإنمائية للسنوات (2015/2016 – 2019/2020)، إلا انه ألغي بتاريخ 8 أبريل 2018 لانتفاء الجدوى الاقتصادية بعدما توقف استخدام تلك التقنية عالميا، وقد رغبت الوزارة في إعادة طرحه وفق تقنية الطاقة المتجددة مستهدفة تشغيله بالربع الأول من سنة 2020، إلا ان هذا الأمر لم يتم، وقد أدرج حديثا في ميزانية السنة المالية 2022/2023 بتكلفة كلية قدرها 49 مليون دينار.

3 – إنجاز المشاريع الآتية التي أدرجت في ميزانية الوزارة منذ عدة سنوات مالية

* مشروع (تركيب الألواح الكهروضوئية على أسطح خزانات مياه الصبية الأرضية) المدرج في الميزانية منذ السنة المالية 2017/2018.

* مشروع (تركيب الخلايا الكهروضوئية على مظلات السيارات والمباني ومحطات القوى الكهربائية الشمالية) المدرج في الميزانية منذ السنة المالية 2018/2019.

* مشروع (تركيب الخلايا الكهروضوئية على مظلات السيارات ومباني محطات القوى الكهربائية الجنوبية) المدرج في الميزانية منذ السنة المالية 2018/2019.

* مشروع (تركيب الخلايا الكهروضوئية على مظلات السيارات في المشاغل الرئيسية وإدارة خدمات الطوارئ بمنطقة صبحان) المدرج في الميزانية منذ السنة المالية 2018/2019.

والقيمة التقديرية لتنفيذ هذه المشاريع الـ 4 تبلغ 23.5 مليون دينار، وقد تضمنت ميزانية الوزارة إدراج اعتماد مالي بمبلغ 100 ألف دينار لمشروع واحد فقط وهو (تركيب الألواح الكهروضوئية على أسطح خزانات مياه الصبية الأرضية)، مع التنويه الى انه يتعذر على الوزارة أصلا الجزم بموعد لتشغيل أي منها لذات العوامل التي سبق بيانها. وتعتبر الكويت عضوا في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) التي من أهدافها تشجيع الدول الأعضاء على إدخال الطاقة المتجددة كأولوية قومية في اقتصاداتها لتحفيز النمو المستدام والحد من تركز انبعاثات الغازات الدفينة بالغلاف الجوي للحفاظ على البيئة وعدم الضغط على مواردها الطبيعية، وقد وافقت الكويت على النظام الأساسي للوكالة بتاريخ 19 يونيو 2009 في مدينة بون الألمانية، وصادق عليه مجلس الأمة كقانون بتاريخ 1 مايو 2013.ولحكومة الكويت 4 اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع حكومات العالم في مجال الطاقة المتجددة. وأقرت الكويت نحو 172.1 مليون دينار اعتمادات مالية لتنفيذ 4 مشاريع لتوظيف الطاقات المتجددة خلال السنة المالية الحالية بلغ حجم الإنفاق منها 252.6 ألف دينار أي بإنفاق لم يتعد 0.1 %.

وأشار النقي إلى أهمية الطاقة المتجددة والمشاريع القائمة والمستقبلية، سواء من الناحية البيئية أو الاقتصادية. ويجب أن ننطلق من منطلقين، أولهما أننا جزء لا يتجزأ من العالم، وعلينا واجبات للمحافظة على البيئة وتحقيق الاشتراطات التي تساهم في ديمومة الحياة، والمحافظة على صحة الإنسان، جميعها عوامل مهمة بتجارب الدول المتقدمة وبعض الدول المجاورة. وعن المنطلق الثاني أفاد العوضي، بأن الكويت بحاجة ملحّة إلى مثل هذه المشاريع الصديقة للبيئة لتوفير الكثير على الميزانية العام للدولة، فالدعومات المقدمة للكهرباء والماء كبيرة وهي تؤثر على الميزانية، وقيمة الدعم تقريبا تبلغ 2.8 مليار دينار سنويا، وهي مبالغ كبيرة، والاستمرار في استهلاكنا للكهرباء والماء بهذه الطريقة، بدون وجود بدائل، سيؤثر بشكل كبير على الدولة. ولفت أن قيمة الدعم سيصل إلى 7.5 مليارات دينار بحلول عام 2035، لذا من الضروري إيجاد مصادر بديلة للكهرباء والخدمات الأخرى وتكون صديقة للبيئة لقلة تكلفتها".

تتمتع دولة الكويت من خلال موقعها الجغرافي بدرجة عالية من الطاقة الشمسية ، حيث تصل نسبة سطوع الشمس الفعلية خلال فصل الصيف أي من شهر يونيو إلى نهاية أغسطس الى 10 ساعات تقريباً أما في فصل الصيف من مارس إلى ابريل تصل إلى 9 ساعات تقريباً وبين شهري ديسمبر ويناير تصل الى 7 ساعات، فدولة الكويت تتعرض لكمية كبيرة من الاشعاع الشمسي وهي من أشد المناطق حرارة في العالم ، لذا يجب أن يتم استغلال هذه الطاقة وتحويلها إلى طاقة كهربائية، وتم تركيب ألواح الطاقة الشمسية في عدد من الجمعيات التعاونية في الكويت وفي بعض المنازل. وفي النهاية هناك رؤية مستقبلية لدولة الكويت وتسمى برؤية 2035 وتضم العديد من المشاريع ومن ضمن هذه المشاريع مشروع منطقة الشقايا للطاقة المتجددة ويضم نوعين من أنواع الطاقة المتجددة وهما محطة الشقايا للطاقة الشمسية ومحطة الرياح وتطبيقاً لرؤيته السامية بتأمين نسبة 15 % من الطلب المحلي على الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 .

واكد النقي من اختلالات الكويت الأساسية الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، فهذا يكلف الدولة مستقبلاً انهيار الاقتصاد، وبعيداً عن العجز في الميزانية والهدر المالي، نعاني في البلاد كثرة استهلاك الكهرباء، والدعوم المقدمة من الحكومة للجميع تزيد استهلاك النفط من غير عائد، في حين يكمن الحل بتقليل الاعتماد على النفط لإنتاج الكهرباء والاتجاه إلى البديل أي «الطاقة المتجددة». لكن هذه الطاقة لا يمكن أن تكون حلاً بديلاً بنسبة 100 في المئة، فالطاقة الشمسية أو الرياح هي متقطعة ولها أثرها السلبي، ومن الصعوبة بمكان الاعتماد عليها كلياً، لذا فإن الطاقة المتجددة تعتبر عاملاً مساندا للنفط وليست بديلاً. وبالفعل سعت الكويت إلى وضع خطط للاتجاه للطاقة المتجددة في رؤية 2035 بدلاً من الاعتماد الكلي على حرق الوقود في تزويد الكهرباء. وبحسب البيانات المتوفرة على موقع «كويت جديدة» هناك أربعة مشاريع خاصة في توظيف الطاقة المتجددة في رؤية 2035:

• مجمع الشقايا للطاقة المتجددة، وتم إنجاز 96 % من المشروع ومتوقع الانتهاء منه في سنة 2022.

• توريد وتركيب وتشغيل وصيانة الألواح الكهروضوئية على أسطح خزانات مياه الصبية الأرضية، تم إنجاز 8 % من المشروع ومتوقع الانتهاء منه في سنة 2024.

• مركز تحلية المياه باستخدام الطاقات المتجددة، تم إنجاز 2 % من المشروع ومتوقع الانتهاء منه في سنة 2025.

• مشروع مجمع الشقايا للطاقات المتجددة – المرحلة الثالثة، لم يتم البدء فيه.

وفي هذا الشأن 3 دول خليجية هي الكويت وقطر والبحرين ليست لديها قدرات توليد طاقة متجددة في الوقت الحاضر بينما تبلغ طاقة توليد الكهرباء الإجمالية لديها 20258 ميغاواط، و10622 ميغاواط و8774 ميغاواط على التوالي، في حين تملك الدول الخليجية الـ3 الأخرى وهي السعودية والإمارات وعمان طاقة توليد بديلة او متجددة تبلغ 442 ميغاواط و2706 ميغاواط و687 ميغاواط على التوالي. وأشار النقي إلى أن الكويت لديها مشروعات مخطط لها لتوليد الطاقة المتجددة ولكن لم تتم ترسيتها بعد ويبلغ إجمالي قيمتها 7.12 مليارات دولار.وتمر بلدان المنطقة بمراحل مختلفة من تحول الطاقة، حيث يتصدر المغرب والأردن والإمارات العربية المتحدة بناء قدرات الطاقة المتجددة وتطوير الأطر التشريعية لدعم المبادرات الرامية إلى استبدال الوقود الأحفوري تدريجيا بتقنيات منخفضة الكربون.

الجمعية الأمريكية لمستشاري الأعمال الصغيرة تجدد الثقة في الهلال

هلال الهلال

ريتشارد إل وينبرجر

جددت جمعية المستشارين المعتمدين للأعمال الصغيرة (AASBC) الرائدة عالمياً ثقتها في الدكتور هلال الهلال، الأكاديمي والمدرب الدولي، من خلال منحه شهادة الاستشاري المعتمد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (ASMEC). ليكون بذلك الاستشاري الكويتي الوحيد الذي يحمل هذه الشهادة، حيث كان واحدًا من أوائل الكويتيين الذين أصبحوا أعضاء في الجمعية في عام 2018.

يقع المقر الرئيسي لجمعية مستشاري الأعمال الصغيرة المعتمدين في الولايات المتحدة الأميركية بأوستن، تكساس، وهي جمعية العالمية الوحيدة المتخصصة في تدريب وإصدار الشهادات لمستشاري الأعمال الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمنح التعيينات والعضويات المعتمدة للجهات وللأفراد الذين يثبتون الكفاءة في مجال استشارات الأعمال والخدمات المتخصصة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة والارتقاء بأدائها، لتعزيز النمو بأرباحها. وفي السياق ذاته قال الرئيس التنفيذي للجمعية الاميركية لمستشاري المشاريع الصغيرة المعتمدين الدكتور ريتشارد إل وينبرجر، إن المستشار المعتمد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسس ريجيس للاستشارات التسويقية والتوجيه (Reguess – Marketing Consu tancy and coaching) الدكتور هلال الهلال، نجح في ترك بصمة مؤثرة بعالم التوجيه الاداري العلمي الدقيق والتقييم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم تطورها ونموها، مشيرا الى تميز الدكتور هلال بتصميم برامج تدريبية متخصصة تتبلور من خلالها مبادئ ريادة الأعمال وتطوير المشاريع على اختلاف أحجامها، ولافتاً إلى قدراته الابداعية الفعالة في تقديم المشورة بشأن جميع جوانب العمليات التجارية، وتوفير خدمة قيمة للغاية للشركات الصغيرة وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة والمديرين الذين يسعون جاهدين لتحقيق النجاح.

وأردف وينبرجر من خلال متابعتنا الحثيثة لأداء المستشار هلال الهلال عقب حصوله على عضوية الجمعية شهدنا تقدم نوعي وتحسن بمؤشرات الكفاءة التشغيلية والربحية للمؤسسات والمشاريع التي عمل كمستشار للتدريب والتطوير للقائمين عليها لها، فضلاً عن دوره اللافت في التوعية بأهمية علم الإدارة السليمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل مايحتويه من مقاييس تحليلية لعناصر التشغيل والادارة والتخطيط الدقيق والمنظم لرفع الكفاءات الاساسية للاعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها أرباح أعلى، مختتماً بالاعراب عن فخر الجمعية واعتزازها بمنح شهادة مستشار معتمد للاعمال الصغيرة لعضوها الفعال الدكتور هلال الهلال.بدوره ثمن الأكاديمي والمدرب العالمي الدكتور هلال الهلال ثقة الجمعية الأميركية لمستشاري الأعمال الصغيرة المعتمدين المتمثلة في تجديد عضويتها فيها ومنحه حصريا في الكويت ترخيص وشهادة كمستشار معتمد للاعمال الصغيرة، مشيرا الى اعتزازه بكونه أول كويتي ينال عضوية الجمعية التي تعد من أفضل شبكات الاستشارات في العالم منذ أكثر من خمسة سنوات بهدف الاستمرار بالتميز والنجاح والتفوق في تطبيق معايير متفردة مع الشركات والمؤسسات الصغيرة التي عمل معها على مدى السنوات الماضية، وهو ما انعكس ايجابياً على تحقيقه لنتائج ملموسة ومهمة. وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور هلال الهلال هو من أوائل الكويتيين الحاصلين على عضوية الجمعية الاميركية لمستشاري الاعمال الصغيرة المعتمدين، والوحيد الذي تم التجديد له لثقتهم به، وهذا الإنجاز يضعه من ضمن كبار المستشارين في شبكة تضم المستشارين المتميزين من جميع أنحاء دول العالم، فجمعية مستشاري الأعمال الصغيرة المعتمدين هي الجمعية العالمية التي تقدم تدريباً شاملاً وشهادة لمستشاري الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما إنها مصدر للدعم والتعليم والموارد للمستشارين الحاليين والطامحين.

مواصفات متطورة تعزز مبدأ الاستدامة

«سوني» تطلق مجموعة جديدة من شاشات «BRAVIA» الاحترافية

أعلنت سوني الشرق الأوسط وأفريقيا عن إطلاق مجموعة من 14 شاشة عرض BRAVIA احترافية بدقة 4K HDR ضمن سلسلة BZ50L و BZ40L و BZ35L و BZ30L، والتي تعتبر إضافةً قيمةً إلى محفظتها الواسعة من الشاشات المتطورة، حيث تم تعزيزها بمواصفات تلبي احتياجات البيئات التجارية من ناحية الموثوقية وجودة الصورة والتوافق واسع النطاق.وتتمتع الشاشات الجديدة بمزايا ومواصفات متنوعة تستجيب لمختلف المتطلبات سواء لاستخدامها لأغراض متطورة أو متوسطة أو قياسية، وبقياسات تتراوح بين 43 إلى 98 بوصة ، مع إمكانية دمج الخيارات المفضلة لمستخدمي Pro BRAVIA مثل جودة الصورة وزاوية المشاهدة الواسعة والميزات الاحترافية المدروسة والنظام على رقاقة (SoC). ومن أبرز الشاشات الجديدة، سلسلة BZ40L التي تتفوق على منافساتها بتقنية متطورة لمعالجة اللوحة، فيما توفر ميزة العمق في مستوى اللون الأسود والطبقة المضادة للتوهج درجة عالية من التأثير الضبابي ما يساعد على التخفيف من الانعكاس، مع الحفاظ على اللون الأسود العميق والتباين العالي. وقال جوبين جويجو، نائب المدير الإداري، سوني الشرق الأوسط وأفريقيا: "في ظل النمو الملحوظ الذي شهدته منطقة الخليج في قطاعات الضيافة، وتجارة التجزئة، والطب، وبهدف تلبية الطلب المتزايد والمستمر على التقنيات الجديدة التي تساعد على مواكبة ذلك النمو، فقد قمنا بتوسيع محفظتنا من الشاشات الاحترافية مع إضافة ميزات مبتكرة مثل التأثير الضبابي العالي الذي يعزز مقاومة الانعكاس ويخفف السطوع، ما يجعلها قابلة للاستخدام في البيئات ذات مستويات الإضاءة العالية."

وأضاف: "جاءت التحديثات الثورية على شاشات BRAVIA الاحترافية، لتعزز مساعينا نحو الاستجابة لاحتياجات عملائنا وتوفير متطلباتهم، مع التزامنا بتطبيق مبدأ الاستدامة. من جهة أخرى، يواصل مستخدمو Pro AV الاعتماد على شاشات العرض الاحترافية من "سوني" نظرًا لما توفره من جودة في الصورة إلى جانب قدرتها على التكيف وسهولة استخدامها، ونحن على ثقة من أن الشاشات الجديدة وما تقدمه من ميزات فريدة ستنال تقديرهم وإعجابهم."

الجدير بالذكر أن جميع الطرازات الـ 14 تتضمن مكونات مستدامة، حيث تم استخدام البلاستيك المعاد تدويره SORPLASTM وتقليل كمية الحبر المستخدم في الكتابة على الأغلفة الكرتونية، إلى جانب وجود حامل اختياري للحد من النفايات، ولوحة ECO لإدارة استهلاك الطاقة عن طريق التحكم بالإعدادات. وإلى جانب ميزة التشغيل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، يمكن لمستخدمي هذه الشاشات وبخطوة واحدة تحديد إعدادات مسبقة لتسهيل عملية التهيئة وتخصيص الخيارات حسب الطلب، كما أنها مزودة بوظيفة انعكاس الشاشة (mirroring)، وتقنية Pro Mode لتبسيط العمليات ، وتمتاز بتصميم إطار موحد، ومرونة في التركيب بالوضعية العمودية والمائلة، بالإضافة إلى إمكانية تركيب عدة شاشات بجانب بعضها على شكل جدار أو شعار جانبي لأغراض التصميم المدمج. وتتميز سلسلة BZ50L و BZ40L و BZ35L بسعة تخزين داخلية عالية تصل إلى 32 جيجا بايت لتعزيز المرونة وسهولة الاستخدام. وتم تزويد جميع الطرازات بمجموعة جديدة من الأدوات وقطع التثبيت لتسهيل التركيب على الجدار، فيما تأتي الشاشة قياس 98 بوصة بشكل قياسي بمواصفات تثبيت تتوافق مع معايير VESA .